قطاع النفط والغاز السعودي تحسن خلال فترة «الربع الرابع»

السعودية: ارتفاع مستوى التفاؤل رغم استمرار ضعف نمو الاقتصاد العالمي

«جدة»: كشف البنك الأهلي التجاري ودان اند براد ستريت لجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط المحدودة عن نتائج تقرير الربع الرابع لعام 2012 لمؤشرهما لتفاؤل الأعمال في المملكة، حيث تم إجراء مسح المؤشر في شهر سبتمبر من عام 2012، في وقت اتسم فيه نمو الاقتصاد العالمي بالفتور، مع توقع أن يواجه العديد من التحديات خلال الشهور القليلة القادمة، إذ أوضح المؤشر أن هناك أربعة مواطن ضعف رئيسية استمرت في تغذية بعضها البعض للعمل ضد انتعاش اقتصادي قوي كان أولها أنه استمر خفض المديونيات المالية من قبل البنوك والشركات والأسر، الأمر الذي يكبح الانسياب الطبيعي للائتمان ومن ثم الطلب على الاستهلاك والاستثمار، وثانيها بقاء معدل البطالة مرتفعاً، خاصة في الدول المتقدمة، وهو وضع يمثل في آن واحد سبباً ونتيجة لعدم الانتعاش الاقتصادي، وثالثها أن الضوابط والسياسات المالية المتشددة للتعامل مع ارتفاع الدين العام تقاقم من كبح جماح النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى أن تكون العودة إلى استقرار الدين العام أكثر صعوبة، ورابعها أن مخاطر البنوك الائتمانية إزاء الديون السيادية وضعف الاقتصاد بطبلان من أمد هشاشة القطاع المالي، وهذا بدوره يحث على استمرارية خفض الإقراض.

ولا تزال أوضاع الركود سائدة في منطقة اليورو، ومما عززها الضوابط والسياسات المالية المتشددة وارتفاع معدلات البطالة، وأصبح الضعف أكثر وضوحاً في الاقتصادات الكبيرة، مع المزيد من ضعف

سعيد الشيخ متحدثا

الأحوال الاقتصادية في فرنسا، وتوجه ثقة الأعمال بقوة نحو الانخفاض في ألمانيا، مترافقة مع تقلص في التجارة الأوروبية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 1.3 في المئة في الربع الثاني، بعد أن بلغ 2 في المئة في الربع الأول من العام؛ حيث إن المسائل المالية المحلية وحالة عدم اليقين العالمي إزاء أزمة الديون الأوروبية أديا بالمستهلكين والشركات إلى الحد من الإنفاق والاستثمار.

وأوضح مسح مؤشر تفاؤل الأعمال أن تفاؤل قطاع النفط والغاز السعودي قد تحسن للربع الرابع من عام 2012، مكتسباً نقطتين ليرتفع من 23 نقطة في الربع الثالث من عام 2012 إلى 25 نقطة، ورغم أن مكونين من الثلاثة مكونات قد تراجعا عن مستوياتهما في الربع الثالث من العام، إلا أن ارتفاعاً قوياً في مكون توقعات الأرباح ساعد في أن يتخذ المؤشر المركب توجهاً تصاعدياً؛ فقد قفز سجل مكون صافي الأرباح بمقدار 25 نقطة ليبلغ 48 نقطة في الربع الرابع من عام 2012، مرتفعاً من مستوى 23 نقطة في الربع السابق، أما مستوى توقعات أسعار البيع للشركات بهذا القطاع، فقد اعتدلت بتراجع طفيف بمعدل ثلاث نقاط لتستقر عند مستوى 5 نقاط في الربع الرابع من عام 2012، وشهد مؤشر تفاؤل الأعمال لعدد المستخدمين انخفاضاً إلى 40 نقطة في الربع الرابع من عام 2012 من مستوى 53 نقطة في الربع الثالث من العام.

من جهته قال الدكتور سعيد الشيخ النائب الثاني للرئيس والاقتصادي الذاتي بالبنك الأهلي التجاري على نتائج المسح «في حين أن آفاق الاقتصاد العالمي لا زالت تعاني من تحديات، لتشمل أزمة الديون السيادية في أوروبا، وتباطؤ الاقتصاد الصيني، وما سمي «الجرف المالي» في الولايات المتحدة، أشار 25 في المئة فقط من الشركات السعودية التي شملها المسح أن بيئة الأعمال المحلية نتيجة لهذه التطورات سوف لن تؤثر سلباً على نشاطاتهم في الربع الرابع من عام 2012، ورغم هذه الصورة الضعيفة للاقتصاد العالمي إلا أن مؤشري التفاؤل لقطاع غير النفط والغاز وكذلك للقطاع النفطي قد ارتفعا بمقدار 10 نقاط و3 نقاط على التوالي، وبينما أن الارتفاع الكبير في توقعات الربحية قد عوض التدني في مكون سعر البيع، وبالتالي ساهم ذلك في ارتفاع مؤشر التفاؤل للقطاع النفطي، فإن القراءة المرتفعة لمكونات حجم المبيعات، الطلبيات الجديدة، وكذلك توقعات الربحية، ساهمت كلها في ارتفاع مؤشر التفاؤل لقطاع غير النفط والغاز، كما أن الآفاق الاقتصادية في المملكة لا تزال إيجابية، حيث أشار 59 في المئة من شركات قطاع غير النفط والغاز بأنهم سوف يستثمرون في توسيع أعمالهم في الربع الرابع مقارنة مع 62 في المئة في الربع الثالث للعام الحالي، وهو بفارق بسيط عن الربع السابق.

بورصة مصر تؤجل بداية التداول دقيقة حداداً على حادث أسيوط

القاهرة – «رويترز»: قال رئيس البورصة المصرية أمس انه تقرر تأجيل بداية جلسة التداول لمدة دقيقة حداداً على قتلى حادث أسيوط يوم السبت.

وأضاف محمد عمران رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية في اتصال هاتفي مع رويترز «قررنا تأخير بداية تداولات اليوم دقيقة حداداً على ارواح حادث أسيوط أمس». وقتل 50 شخصا بينهم 48 تلميذا وتلميذة حتفهم في حادث تصادم قطار ركاب بحافلة على مزلقان بقرية المندرة في صعيد مصر يوم السبت. وتتراوح أعمار التلاميذ القتلى بين الرابعة والثامنة.

وزير الاستثمار المصري : حريصون على تحسين أداء المستثمرين

القاهرة – «كونا»: اكد وزير الاستثمار المصري أسامة صالح أمس حرص حكومة بلاده على تحسين مناخ أداء الاستثمار والمستثمرين.

وأشار أمام منتدى الأعمال المصري -التركي الذي حضره رئيسا وزراء البلدين الى أن مصر اتخذت العديد من خطوات الاستثمار لإزالة العوائق البيروقراطية وخلق مناخ صحي استثماري وتعديل قانون الاستثمار للسماح بعقد التسويات للتعاقدات السابقة بحيث لا تتأثر التعاقدات بأي أحداث جرت بعد الثورة وفتحت مجال التصالح مع رجال الأعمال الذين اقيمت ضدهم دعاوى جنائية.

وشدد على حرص الحكومة المصرية على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ستخلق المزيد من فرص العمل في المستقبل للشباب.

أسامة صالح

ولفت إلى أن مناخ الاستثمار شهد تطورا جيدا تمثل في زيادة معدلات النمو الذي بلغ العام الماضي 2.2 في المئة ومن المستهدف أن يصل نهاية العام الجاري إلى ما بين 3.8 في المئة و4 في المئة بما يؤدي إلى تحقيق انطلاقة خلال السنوات القادمة ليصل إلى 7 في المئة وهي النسبة التي كانت موجودة قبل الثورة وبما يؤدي الى تقليص معدلات البطالة التي وصلت حاليا إلى 12.7 في المئة.

وأشاد الوزير بالمستوى المتميز للعلاقات المصرية التركية التي شهدت ازدهارا في مختلف المجالات التجارية والثقافية لاسيما بعدما بلغ حجم التبادل التجاري خمسة مليارات دولار ويبلغ حجم الاستثمارات التركية في مصر نحو 300 مليون دولار وقيمتها السوقية حاليا 1.5 مليار دولار متمثلة في 441 شركة بنسبة 82 في المئة في قطاع الصناعة.

قمة رويترز- فيليبس تسعى لإقامة منطقة حرة في مصر

القاهرة – «رويترز»: قال المدير الاقليمي لشركة فيليبس في مصر وشرق افريقيا ان فيليبس تسعى لاقامة منطقة حرة في مصر على البحر الأحمر وتعزيز استثماراتها في اكبر بلد عربي من حيث عدد السكان لكنه شدد على اهمية عودة الأمن ووضع خطة اقتصادية واضحة للبلاد. وفي مقابلة في اطار «قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط» قال تامر ابو الغار «نستثمر نحو 50-60 مليون يورو في افريقيا خلال ثلاث سنوات من بداية 2012... تصيب مصر منها 20-25 في المئة». واضاف ان مصر التي تعمل فيها فيليبس الهولندية منذ 83 عاما بلد جاذب للاستثمار لكن المستثمرين يتطلعون لأمرين في غاية الأهمية وهما عودة الأمن ووضع خطة ورؤية اقتصادية واضحة لخمس سنوات مقبلة. وعانت مصر من انفلات أمني واضطرابات سياسية منذ الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك في مطلع عام 2011. ولم ينتعش الاقتصاد المصري بعد ومازال المستثمرون عازفين عن سوق كانت مفضلة لديهم في السنوات السابقة.

المؤشرات المحلية والخارجية تشير إلى تعافي الناتج المحلي

«الكويتية - الصينية»: الاقتصاد الصيني يستعيد عافيته والإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة إلى ارتفاع

قال تقرير عن الشركة الكويتية – الصينية الاستثمارية ان الاقتصاد الصيني شهد تباطؤاً خلال معظم هذا العام، إلا انه خلال الشهرين الماضيين بدأت إشارات الانتعاش بالظهور في الصين مع تحسن القطاعات المحلية والخارجية، ويأتي هذا الانتعاش في فترة محورية لسببين، أولهما أن النمو الاقتصادي هو الركيزة الرئيسية وراء تفوق الحزب الشيوعي القائد في الصين، بدلاً من تحسن الضمان الاجتماعي والأمان، فهذا الشهر تشهد الصين تغييراً في قيادتها الذي يتم مرة كل عقد، ولذا فأي تعثر اقتصادي قد يهدد قيادة الحزب الشيوعي. أما السبب الثاني، يواصل نمو الناتج المحلي الإجمالي تراجعه للفصل السابع على التوالي، حيث انخفض النمو من 9.8 في المئة على أساس سنوي في نهاية عام 2010 إلى 7.4 في المئة على أساس سنوي في الربع الثالث من هذا العام. وهذا يشير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي من المتوقع أن يصل إلى أدنى مستوياته خلال الربع الأخير من عام 2012، قد يكون حاذباً للمستثمرين في ظل استمرار تعثر نمو الاقتصاد العالمي، واستمرار التذبذبات في الأسواق، خصوصاً مع قرب المنحدر المالي الأمريكي.

الاقتصاد الصيني يشهد نموا

وبعد التباطؤ المنتظم خلال العام، شهد الإنتاج الصناعي، وهو مقياس دقيق للقطاع الصناعي الذي يمثل 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً، تحسناً في توجهه، حيث نما الإنتاج الصناعي في أكتوبر 9.6 في المئة على أساس سنوي، بعد 8.9 في المئة في الغسطس، وارتفعت كذلك مبيعات التجزئة التي تعتبر مؤشراً للقطاع الخدمات، والتي تعادل 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، من 13.2 في المئة على أساس سنوي في اغسطس إلى 14.5 في المئة في أكتوبر. كما يشير هذا إلى مرونة القطاع المحلي في الاقتصاد، وهو ما يشجع النمو في المستقبل، وخصوصاً مع تزايد المخاطر الخارجية. إلا أن الصادرات تزايدت من 2.7 في المئة على أساس سنوي في اغسطس إلى 11.6 في المئة في أكتوبر. فإذا ما استمرت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بإظهار إشارات إيجابية، نتوقع أن يلحق انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من العام ارتفاعاً في المستقبل.

يمكننا الناتج المحلي الإجمالي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد – معدل للتضخم أو الانكماش، فهو مجموع القيم المعدلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهو مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات، ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والتي تليه، كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، ومنها التي يتبعها مكتب الإحصاء الوطني في الصين، وهو الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية، الذي يقيس الناتج على حسب القطاعات الثلاثة الرئيسية وهي: القطاع الأولي أو قطاع الإنتاج، والقطاع الثانوي أو القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، أو بطريقة الإنفاق، الذي يتضمن الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات.

يمثل الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة مؤشرات دقيقة للنمو الاقتصادي، حيث يمثلان أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي عند النظر إلى إنتاج القطاعات التي تكونه. وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، نجد أن مبيعات التجزئة والصادرات يمثلان كذلك حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، مناسبة لتكون مؤشراً لنمو جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى المدى القصير، يمكن أن يقاس نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر تحليل المؤشرات السابقة.

وقد تمكنت المحفزات الصينية المالية والنقدية المعتدلة والممتدة على فترة طويلة من إحراز نمو اقتصادي. بالإضافة إلى تراجع التضخم إلى 1.7 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر، بعد أن كان يبلغ 2.2 في المئة في اغسطس، متيحاً فرصة للمزيد من التيسير إذا ما استدعت الحاجة. ولكن مع عودة النمو الصيني مرة أخرى.

شـــرق للإستثمـــار
SHARQ INVESTMENT

دعـــوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة شرق للاستثمار ش.م.ك.م

يسر مجلس ادارة شركة شرق للاستثمار (ش.م.ك.م) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 المقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً بتاريخ 2012/12/5 الموافق يوم الأربعاء وذلك في مقر الشركة الكائن في الشرق-شارع خالد بن الوليد – برج مدينة الاعمال الكويتية – الدور 25. وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والمصادقة عليه.
- تلاوة بيان بالجزاءات (المالية وغير المالية) الموقعة على الشركة من قبل بنك الكويت المركزي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والمصادقة عليه.
- المصادقة على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- الموافقة على عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
- إخلاء طرف السادة/أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل مايتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

لذا يرجى من المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة مكتب بدر البزيع للاستشارات الادارية والمالية بنيد القار-مدخل ابراج البشر والكاظمي-ت: 22445458.

والله الموفق،،،

فاضل محمد حسين الصراف
رئيس مجلس الادارة

العالم العربي يحتاج لخلق 75 مليون وظيفة

تعقد جمعية الخريجين العرب في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا مؤتمرها السابع في 19 و20 يناير من العام القادم في دبي، حيث سيتم تسليط الضوء على أهمية القطاع الصناعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللازمة في العالم العربي. ويأتي هذا المؤتمر برعاية كل من شركة «صدارة الكيميائية»، وشركة «داو للكيماويات»، وشركة «أرامكو السعودية»، بالإضافة إلى عدد من الشركات الأخرى.

ويهدف المؤتمر، والذي يأتي تحت عنوان «الصناعة من أجل خلق الوظائف وتحقيق التنوع والنمو»، إلى مناقشة دور الصناعة بقنواتها المختلفة في معالجة التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة. حيث تشير التوقعات إلى أن هناك حاجة لخلق 75 مليون وظيفة في العالم العربي خلال العقد المقبل.

ويجمع المؤتمر قادة من قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والسياسية والتعليم والخدمات المالية لمناقشة الابتكارات والحلول التي من شأنها التأثير بشكل فعّال على التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة اليوم.

من جانبه قال طلال خير، رئيس جمعية الخريجين العرب في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، في حديث له عن المؤتمر: «لقد اعتدنا أن نجمع في هكذا مؤتمرات الأفكار والابتكارات من شتى أنحاء المنطقة». وأعرب خير عن أمله في أن يخرج المؤتمر بتوصيات ملموسة لتفعيل دور القطاع الصناعي في معالجة التحديات المختلفة.

البورصة القطرية تغلق على انخفاض 88 نقطة

الدوحة – «كونا»: اغلقت بورصة قطر في تعاملات اليوم على انخفاض 88 نقطة ليستقر المؤشر عند مستوى 8377 نقطة. وساهم في الانخفاض اغلب قطاعات السوق في حين بلغ حجم التداول 3.2 مليون سهم وصلت قيمتها الى 144.2 مليون ريال قطري نفذت من خلال 2345 صفقة.

وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت اسهمها في تداولات اليوم 10 شركة قابلها انخفاض 28 شركة فيما حافظت ثلاث شركات على إغلاقها السابق.